

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم

واستقرار سعر الصرف في السودان

دراسة تحليلية للفترة (2000-2017م)

د/ محمد زين أحمد محمد نورين*
عبد الغفار صالح الحسن فضل الله**

مستخلص البحث:

تكمن مشكلة الدراسة حول التساؤلات التالية، ما هو أثر أدوات السياسة النقدية الفعالة في ضبط معدلات التضخم وسعر الصرف في السودان خلال الفترة (2000 - 2017 م)؟ هل توجد علاقة تبادلية بين السياسة النقدية عن طريق استخدام عرض النقود الاسمي وضبط معدلات التضخم وأسعار الصرف في السودان؟ وماهي اتجاهات ونوعية العلاقة بين عرض النقود والتضخم وسعر الصرف خلال فترة الدراسة؟ ما مدى تأثير السياسة النقدية عن طريق عرض النقود الاسمي على استقرار سعر الصرف ومعدلات التضخم في السودان؟ وجاءت أهمية الدراسة لتناولها دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف، كما أن الدراسة سوف تضيف مادة جديدة عند تناولها لمشكلة التضخم وتدهور سعر صرف العملة السودانية في الفترة قيد الدراسة في السودان، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف في السودان، وافترضت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين أتباع سياسة نقدية توسعية واستقرار معدلات التضخم وسعر

* أستاذ مشارك جامعة النيلين.

** طالب دكتوراه المركز التقني للدراسات التجارية والاقتصادية- شرق برج كمال حمزة السودان
- الخرطوم

الصرف في السودان خلال فترة الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن السياسة النقدية المتبعة عن طريق عرض النقود ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف خاصة في السنوات من (2000-2010م)، خلال الفترة قبل انفصال الجنوب، و أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: إتباع سياسات اقتصادية كلية تجريدية ومرنة وواضحة تتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية مع مستوى الاقتصاد القومي.

مقدمة:

لقد أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطاً بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي، ولقد أخذت هذه الظاهرة تتنامي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واشتدت حدتها في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات ويعتبر التضخم من المشكلات الرئيسة التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن بالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة. وتأتي أهمية السياسة النقدية في الاقتصاد ومدى فعاليتها في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ولقد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي ثم أخذ الاهتمام يتزايد خاصة في أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي وأخذ بنك السودان المركزي العديد من السياسات النقدية التي استهدفت من خلالها التأثير في التضخم وسعر الصرف عن طريق إتباع سياسة عرض النقود، وأما بالنسبة لسعر الصرف فيعتبر حلقة الوصل بين العلاقات الاقتصادية ويمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، وهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة خارجياً وداخلياً، حيث إن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية

والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد.

ونسبة لندرة النقد الأجنبي في السودان فقد نتج عنه ارتفاع كبير في أسعار الصرف الأجنبي أمام العملة الوطنية وهذا بدوره انعكس على معدلات التضخم في السودان ومن ثم الزيادة في النقود نتيجة للعجز في الموازنة العامة، وبناءً على ما تقدم جاءت الدراسة " ب قياس أثر السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف في السودان خلال الفترة من (2000-2017م) " في ثلاثة مباحث، المبحث الأول جاء بالإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف والمبحث الثاني جاء بتطور السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف في السودان للفترة (2000-2017م)، أما المبحث الثالث فيشتمل على أثر السياسة النقدية في التضخم وسعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة والدراسة التطبيقية والخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف:

أولاً: الإطار النظري للسياسة النقدية:

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام⁽¹⁾

¹كمال أمين الوصال و محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك المالية، (الاسكندرية الدار الجامعية للنشر 2004 م)، ص311

تعريف السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة إلى من يطلبه⁽¹⁾

كما تم تعريفها بأنها عمل السلطات النقدية عن عمر يهدف إلى تغيير كمية النقود وتداولها فضلاً عن تكلفة النقود أي سعر الفائدة⁽²⁾

أهداف السياسة النقدية الاقتصادية والسياسية:

أولاً: الأهداف الاقتصادية:

1- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ من المستوى العام للأسعار.

2- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

3- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل بها المؤسسات بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

4- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات وذلك بتوفير العملات المحلية والأجنبية اللازمة لزيادة الإنتاج حتى تتمكن الدولة من زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي لسد العجز في ميزان المدفوعات.

5- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يجب تطويرها وزيادة معدلات القطاع

¹ عز الدين مالك الطيب، المدخل إلى علم الاقتصاد، ط1، (الخرطوم: دار النهضة، ب ت) ص231.

² أحمد جامع إسماعيل، النظرية الاقتصادية، ط1، (الخرطوم: دار النهضة العربية، 1987 م)، ج3، ص41

الصناعي والزراعي.

6- حماية أرصدة الدولة والنقد الأجنبي والاحتياطات النقدية الدولية من النضوب.

7- تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف.

8- الاستقرار النقدي المتمثل في تخفيض معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقد⁽¹⁾.

ب / الأهداف السياسية:

1- محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة والمحافظة عليها.

2- زيادة الدخل الحقيقي عن طريق كفاءة النمو الاقتصادي.

3- إحكام الرقابة على التضخم.

الأهداف الخارجية:

وتتمثل هذه الأهداف في المحافظة على القيمة الخارجية للعملة عن طريق حماية الرصيد الذهبي والأرصدة الأخرى القابلة للتمويل. فالسياسة النقدية تتحدد أهدافها من خلال دورها في تحقيق قدر أكبر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن من الأسعار وتختلف أهداف هذه السياسة حسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع وتختلف حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي⁽²⁾.

⁽¹⁾ منير عثمان أحمد، السياسات الاقتصادية في الإسلام (الرياض: د. ط، 1980 م)، ص 15

⁽²⁾ موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسية النقدية (بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، مجلد 15، العدد الثاني، 1999م) ص 77

أدوات السياسة النقدية:

تتمثل أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها بنك السودان المركزي للتأثير في حجم الائتمان، وبالتالي التأثير في العرض النقدي وذلك وفقاً للأدوات الآتية:

الأدوات الكمية:

تعتبر من أدوات التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه⁽¹⁾. وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يزيد توجيهه إليها، ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها، ومن هذه الأدوات⁽²⁾.

1- سياسة سعر الخصم:

تعرف عملية إعادة الخصم بأنها عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة، وهي تعني أيضاً استخدام البنك المركزي لسعر الخصم من أجل رقابة الائتمان الذي يمنحه لعملائه وخفض هذا السعر عندما تريد أن تبسط هذا الائتمان وتعتبر سياسة سعر الخصم من

⁽¹⁾ صبحي تادري قريصة، النقود والبنوك (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984) ص 168.

⁽²⁾ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (القاهرة دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004 م)، ص ص 254 __ 255

الأدوات التقليدية للرقابة على الائتمان والتي تستخدم بواسطة البنك المركزي، وقد كان بنك إنجلترا أول من استخدم هذه الأداة. وآلية سياسة سعر الخصم تتلخص في أن البنك المركزي في أوقات التضخم يقوم برفع سعر الخصم حتى يحد من إقبال البنوك التجارية نحو الحصول على الائتمان، وبالتالي تقل كمية النقود المعروضة مما يؤدي إلى انكماش الطلب الكلي وبالتالي الحد من التضخم ولكن يجب الاستدراك هنا أن أثر الآلية إيجابي في الحد من التضخم النقدي من التضخم ولكن يجب الاستدراك هنا أن أثر الآلية إيجابي في الحد من التضخم النقدي فقط أما في أوقات الكساد في خفض سعر الخصم حتى تتمكن البنوك التجارية من الإقبال نحو الائتمان والتوسع في خلقه وبالتالي زيادة عرض النقود إنعاش النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

2-عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع وشراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية ولهذا الغرض تحتفظ البنوك المركزية بمحفظة ضخمة من السندات الحكومية متفاوتة الآجال. كما يقصد بها قيام البنك المركزي بالتعامل بيعاً وشراءً في السوق المالي، وذلك من أجل زيادة أو خفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، ويمكن القول إن سياسة السوق المفتوحة من أهم السياسات التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على كمية النقود المعروضة في أثناء الأزمات الاقتصادية.

⁽¹⁾ عثمان يعقوب محمد، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص ص 48_49

3-نسبة الاحتياطي القانوني:

الاحتياطي القانوني يستخدمه البنك المركزي كأداة عامة للسياسة النقدية أقل بكثير من استخدامه لعمليات السوق المفتوحة فالسوق المفتوحة أكثر دقة، وفي ظل ظروف الركود والكساد يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها على البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالمجتمع ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم مستوى الطلب الكلي ويزداد مستوى الناتج والتوظيف والعكس في ظل ظروف الانخفاض أو التضخم يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية وذلك برفع نسبة الاحتياطي القانوني وتخفيض نسبة الاحتياطي تؤدي إلى تذبذبات متماثلة في السوق النقدي كما تورث الاضطرابات في ميزانية البنوك وخططها التشغيلية⁽²⁾.

ثانياً: الإطار النظري للتضخم:

مفهوم التضخم: يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية والتي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن وخصوصاً في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وذلك للآثار التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام، ولا زال هدف محاربة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها وتعتبر مؤشراً على فشل الحكومات أو نجاحها، وأن هنالك جدلاً بين الاقتصاديين على دراسة التضخم وأسبابه وآثاره وذلك لأن التضخم في حد ذاته ظاهرة اقتصادية كلية وديناميكية في نفس الوقت، مما يعني

⁽²⁾باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبدالله منصور وعبدالفتاح عبدالحميد

(الرياض: دار المريخ للنشر، 1987 م) ص 269.

أن هناك عوامل عديدة تشترك في حدوثه وآلية عمله وبسبب ديناميكيته فإنه يصعب تحديد وقياس العوامل المؤثرة فيه بدرجة دقيقة⁽¹⁾.

تعريف التضخم:

التضخم في اللغة: من ضَخَم، والضخم الغليظ من كل شيء والضخام بالضم العظيم من كل شيء هو العظيم الجرم الكثير اللحم⁽²⁾.

تعريف التضخم في الاقتصاد:

تعدد تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه هو الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما⁽³⁾.

كما عرف بأنه:

عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد⁽⁴⁾.

(1) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6، (عمان دار وائل للنشر، 2003 م) ص249.

(2) أنس البكري، وليد صافي النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002م) ص197.

(3) براين هيلر، الاقتصاد التحليلي الكلي، ترجمة فتحي صالح أبوسردة وآخر، ط1 (بنغازي: مطبعة جامعة قاريونس، 1990)، ص143.

(4) أحمد زهير شامية، مبادي الاقتصاد، ط2 (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق 2010م)، ص285.

أسباب التضخم:

أولاً: التضخم الناشئ عن الطلب:

يحدث تضخم جذب الطلب عندما يزيد المستوى العام للأسعار بصورة أكبر من زيادة الطلب الكلي الفعال أو حجم الإنفاق الكلي في المجتمع خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وعليه فإن هذا النوع من التضخم يحدث عندما يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع في الوقت الذي يظل فيه العرض متاح من السلع والخدمات ثابتاً نظراً لأن الموارد الاقتصادية أصبحت كلها مستغلة بالكامل.

ثانياً: التضخم الناشئ عن التكاليف:

يرتفع المستوى العام للأسعار كلما ارتفع المستوى العام للتكاليف في فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وترتفع معدلات التضخم بسبب وجود زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج مع عدم وجود زيادة في الطلب الكلي ونجد أن هذه الزيادة تكون نتيجة لزيادة الأجور بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاجية أو زيادة معدلات الإنتاج للسلع المحلية والمستوردة، ويلاحظ أنه في حالة ثبوت سعر الصرف ينتقل التضخم من العالم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني من خلال عناصر الإنتاج المستوردة وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

ثالثاً : التضخم نتيجة الربح:

نجد أن أسعار السلع والخدمات ترتفع نتيجة لرفع معدلات الربح التي يريد أن يحققها المنتج والبائع فوق معدلات الربح السائدة، حيث إنه لا يوجد سبب أساسي يدفع التاجر إلى زيادة معدلات الربح سوى طمعه وفي مثل هذه الحالات فإن الرفع من معدلات الأرباح لابد أن يكون على حساب المستهلك الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتناقص القيمة الشرائية للنقود.

رابعاً: التضخم الهيكلي:

يحدث هذا النوع عندما ترتفع أسعار بعض السلع الرئيسية والأساسية في الإنتاج والتي تدخل كمواد أولية أو وسيطة في إنتاج السلع الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار هذه السلع المنتجة، ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع أسعار البترول الخام (نتيجة لرفع الدعم الحكومي عنه) والذي يدخل في إنتاج كثير من السلع والصناعات الأخرى، أما كمادة أولية داخلية في الصناعة أو على شكل مصدر للطاقة والوقود في تشغيل المصانع.

وهذا يفسر التضخم الحاصل في الوقت الحالي حيث إن الارتفاع في أسعار البترول انعكست آثاره في زيادة تكاليف إنتاج السلع والصناعات الأخرى مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

ثالثاً: الإطار النظري لسعر الصرف:

مفهوم سعر الصرف : يمكن تعريف سعر الصرف بأنه " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"⁽²⁾.

كما يعرف بأنه " ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية"، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية شكل وحدات من العملة الوطنية.

أنواع سعر الصرف:

1-سعر الصرف الاسمي: هو سعر العملة الجاري أي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية وبالتالي العملة المحلية يمكن أن تكون في تحسن إذا ارتفع سعرها مقابل الأجنبية أما إذا انخفض سعرها مقابل الأجنبية فتكون في حالة تدهور.

(1) أحمد زهير وآخرون، مرجع سابق، ص 287

(2) الطاهر لطرش، (2007)، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2- سعر صرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف عند التوازن يمثل توازن دائم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.

أن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فإنه ومن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه. ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي⁽¹⁾.

3- سعر الصرف الحقيقي : يعبر عن عدد الوحدات من السلع المستوردة الكافية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يخدم المستثمرين في اتخاذ قراراتهم فمثلاً ارتفاع عائد الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت إيراداتهم الاسمية بنسبة عالية. إذا فسعر الصرف الحقيقي هو سعر صرف اسمي معدل بالرقم القياسي المقارن للأسعار وعليه يهتم هذا السعر بتأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي لدولة ما⁽²⁾.

⁽¹⁾ العباس بلقاسم، (2003) ، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي،. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 /نوفمبر، ص7 .

⁽²⁾ هوشيار معروف، (2005) ، تحليل الاقتصاد الكلي "الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ب- كيفية تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعًا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات، ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها. وقد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظرًا لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح في الداخل. وبعد توالي إلغاء قاعدة الذهب، باتت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشتريّة للصرف الأجنبي، وبالتالي تؤثر على طلب وعرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق حد من الاستقرار في سعر الصرف⁽¹⁾.

(1) بسام الحجار، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

المبحث الثاني

تطور السياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف

في السودان للفترة (2000-2017م)

أولاً: تطور السياسة النقدية خلال الفترة (2005-2006م):

جاءت السياسة النقدية والتمويلية في العامين 2005 و2006م ولأول مرة كما تتابع بعد ذلك للأنواع التالية (حتى نهاية فترة البحث) في إطار منشور واحد يسمى (بسياسات بنك السودان المركزي) يشتمل على كل سياسات البنك المركزي، والمتمثلة معظمها في السياسة النقدية والتمويلية والسياسة المصرفية وسياسات النقد الأجنبي، وكذلك رؤية البنك المركزي لمرحلة ما بعد السلام (اتفاقية السلام الشامل عام 2005م) والتي تقتضي نظام لا مركزي في تنفيذ السياسات وقيام نظام مصرفي مزدوج كما تم تقسيم سياسات بنك السودان المركزي إلى عدة محاور من ضمنها محور السياسة النقدية والتمويلية كما هدفت السياسة النقدية خلال الفترة من (2005-2006م) إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على مرونة واستقرار الصرف من خلال الآتي⁽¹⁾:

- توظيف آليات إدارة السيولة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ومبادلات النقد الأجنبي وتعديلات هوامش المربحات ونسبة الاحتياطي القانوني وغيرها وفق ما تقتضيه الظروف، وذلك لضمان حصر النمو في عرض النقود في إطار ما هو مستهدف.
- إجراء التنبؤات واستقرار المتغيرات المختلفة في كافة الأنشطة التي تؤثر في نمو عرض النقود ومن ثم تتابع تنسيق نشاط الإدارات المختلفة لضمان إدارة السيولة.

¹ بنك السودان المركزي _ التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م /ص30

- توقعت السياسة النقدية أن يكون للقطاع الخاص حظ أوفر من التمويل نسبة للزيادة المتوقعة في الودائع نتيجة لدخول أربعة مصارف جديدة ولصغر حجم التمويل بالعجز في موازنة الدولة.
- استمرار إتاحة التمويل للمصارف من خلال نافذة العجز السيولي خلال فترة 1/1-2005/6/30م، وفقاً لعدد من الضوابط على أن يتم إلغاء نافذة العجز السيولي اعتباراً من 2005/6/1م وتشجيع المصارف لامتلاك صكوك قابلة للتداول، في حالة حدوث عجز سيولي يمكن لبنك السودان المركزي شراء تلك الصكوك مع استمرار العمل بالنافذة الاستثمارية لسد الفجوات الموسمية في التمويل ولدعم قدرات المصارف في مواجهة طلبات التمويل الكبيرة.
- يجوز لأي مجموعة من المصارف تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة لتمويل الزراعة والصناعة والصادر والتنمية الاجتماعية والأجهزة والمعدات الطبية والتشخيصية والعلاجية، مع إخطار بنك السودان قبل بدء التنفيذ.

ثانياً: تطور السياسة النقدية خلال الفترة (2007-2011)

وضعت سياسات بنك السودان المركزي الفترة (2007-2011م) في إطار السياسات الاقتصادية الكلية مراعية المبادئ السياسية لاتفاقية السلام الشامل التي وردت في البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة فيما يخص السياسة النقدية والمصرفية والعملة والإقراض، والتي نصت على تطبيق النظام المصرفي المزدوج (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب)، إنشاء بنك جنوب السودان كفرع لبنك السودان المركزي ليدبر النافذة التقليدية في الجنوب، إصدار سياسة نقدية واحدة من بنك السودان المركزي تكون ملزمة لكل المؤسسات المصرفية والمالية، استقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية، إضافة إلى مسؤولية البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار والمحافظة على استقرار السعر،

وكفاءة النظام المصرفي وإصدار العملة، كما اشتملت على محور إضافي هو محور إصدار العملة، وفي بداية العام 2007 تم تبديل العملة من الدينار إلى الجنيه السوداني على أن يساوي جنية واحد ما قيمته مائة دينار.

وفيما يلي إيجاز لأهم موجهات السياسة للفترة (2007-2011م):

شجع بنك السودان المركزي المصارف الإسلامية والتقليدية على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى لمحفظة التمويل في أي وقت وقطاع التمويل الأصغر والحرفيين وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الخطر.

الشروع في تنفيذ البرنامج الثاني في زيادة الحد الأدنى لمدفوعات رأس المال من 30 مليون جنيه إلى 60 مليون جنيه خلال الفترة (2007-2009م) بمقدار 15 مليون جنيه كل عام.

تبنى بنك السودان المركزي وضع رؤية مستقبلية وخطة إستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر كآلية للحد من نسبة الخطر وذلك بالتعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص من الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بهذا المجال.

إنشاء نظام التسوية الإجمالية الآتية.

تحريك النشاط الاقتصادي بتوفير المزيد من الموارد للقطاع الخاص لدعم القطاعات الإنتاجية والقطاعات ذات الأولوية خاصة القطاع الزراعي، وقطاع الصادرات غير البترولية، وقطاع التمويل الأصغر، وقطاع الإسكان الشعبي والريفي.

الشروع في برنامج الدمج المصرفي وتكوين التحالفات من خلال تكوين المجموعات ووضع الأطر والأهداف لتلك التحالفات.

نشر الوعي المصرفي بزيادة انتشار التعامل المصرفي بالريف وتشجيع وترقية الصادرات غير البترولية وترشيد الاستيراد والاستثمار في برنامج تطوير أنظمة

الدفع الالكترونية والتقنية المصرفية، واستكمال بناء قطاع التمويل الأصغر والصغير ذو البعد الاجتماعي لدعم الشرائح الضعيفة في المجتمع من خلال المؤسسات المهنية.

إدارة السيولة في الاقتصاد بطريقة متوازنة تلبي احتياجات النشاط الاقتصادي دون أن تؤدي إلى ضغوط تضخمية، بالتركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للنظامين المصرفيين الإسلامي والتقليدي⁽¹⁾.

العودة إلى النظام المصرفي الإسلامي في عام (2012 - 2015م)

يمثل العام 2012 مواصلة لبداية حقبة جديدة من السودان ابتدأت في النصف الثاني من عام 2011م، وهي مرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان وبداية الدولة الثانية، والتي كان أهم تحدياتها في مجال السياسة النقدية التحول من النظام المصرفي المزدوج الذي تم اتباعه منذ العام 2005م إلى النظام المصرفي الإسلامي مرة أخرى، لذا كانت السياسة النقدية في العام 2012م مستوعبة لهذا التحول السياسي والجغرافي.

وقد استندت السياسة على موجهات وأهداف البرنامج الثلاثي (2012-2014م)، والذي كانت السياسة النقدية أحد محاوره والذي تم تصميمه وإجازته للتصدي للآثار السالبة لخروج موارد البترول المنتج في جنوب السودان بعد الانفصال على مسيرة الاقتصاد السوداني وعلى وجه التحديد لمعالجة:

- 1- الآثار السالبة على معدلات نمو الاقتصاد.
- 2- الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- 3- الآثار السالبة على المالية العامة.

¹ بنك السودان المركزي - سياسات بنك السودان للأعوام 2007 - 2011م

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم - د. محمد زين أحمد ود. عبدالغفار صالح حسن

كما أشارت السياسة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي إلى التزام بنك السودان بتنفيذ سياسة سعر الصرف التي حددها البرنامج الإسعافي 2012-2014م والتي تهدف إلى الوصول تدريجياً لسعر الصرف مستقر خلال فترة البرنامج تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة.

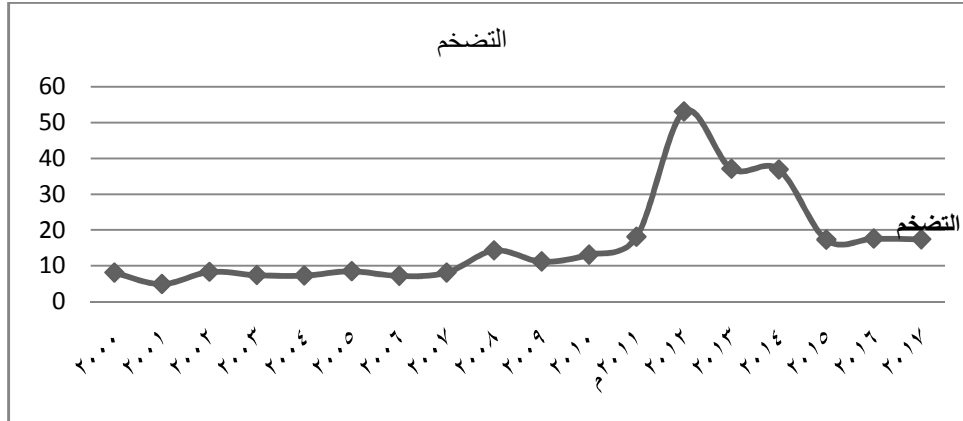
ثالثاً: تطور التضخم في السودان خلال الفترة من (2000 - 2017م)

جدول رقم (1) عرض بيانات التضخم في الفترة من (2000م - 2017م)

التضخم	العام
8.10	2000
4.92	2001
8.30	2002
7.40	2003
7.30	2004
8.50	2005
7.20	2006
8.10	2007
14.30	2008
11.20	2009
13.1	2010
18.1	2011
53.1	2012
37.1	2013
36.9	2014
17.3	2015
17.6	2016
17.4	2017

المصدر: بنك السودان المركزي خلال سنوات مختلفة

شكل (1) معدلات التضخم في الفترة من (2000م - 2017م)



الفترة من (2000-2006م) شهد الاقتصاد معدلات نمو عالية نسبة لإنتاج البترول و أدى ذلك لاستقرار أسعار السلع والخدمات التي أدت إلى انخفاض التضخم في هذه الفترة حيث سجل العام 2001 معدل تضخم بلغ 4.92، في الفترة (2007-2009م) واجه العالم في نهاية العام 2007 وبداية العام 2008م، أزمة مالية خطيرة وتباينت الآراء حول السبب الأساسي للأزمة وقد انعكست هذه الأزمة على اقتصاديات الدول حيث انهار اقتصاد دول كثيرة وتوسعت الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي وتم استخدام إجراءات وتقنيات معقدة لحل هذه الأزمة وقد انعكست هذه الأزمة على السودان حيث شكلت وزارة المالية مع بنك السودان المركزي لجنة بهدف متابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

أن أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لعام 2007م والتي انعكست بدورها على ارتفاع معدل التضخم ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة خاصة بعض السلع التي لها وزن إنفاقي لدى المستهلك كالدقيق، والسكر، والأرز، والعدس، والزيوت النباتية، والألبان الجافة وقد تصاعد ارتفاع المستوى العام للأسعار في بداية العام 2008م وذلك أثر الزيادة على ضريبة

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم - د. محمد زين أحمد ود. عبدالغفار صالح حسن

القيمة المضافة على بعض السلع من 12% إلى 15% بالإضافة للرسوم العالمية التي خضعت لها بعض السلع المستوردة كالسكر والزيوت النباتية، كما استمر ارتفاع الأسعار في العام 2010م، 2011م، إلى 13.1%، 18.1% على التوالي. ونلاحظ ارتفاع معدل التضخم خلال الأعوام، 2012م و 2013م و 2014م ويعزى ذلك لتطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية وأهمها تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات وبلغ متوسط معدل التضخم الكلي خلال الفترة (2009م - 2013م) حوالي 42.3% وارتفاعه خلال الأعوام الأخيرة عن المتوسط بلغ 53.1% و 37.1% و 36.9% على التوالي أما بالنسبة للأعوام 2015م و 2016م و 2017م فانخفضت قيمة الجنيه السوداني بـ 17.3%، 6%، 17%، 17.4% على التوالي مقابل الدولار الأمريكي.

رابعاً: تطور سعر الصرف في السودان للفترة (2000-2017م) :

تبني البنك المركزي سياسات متمثلة في أتاحت المزيد من حرية التعامل والمرونة في سوق النقد الأجنبي وتحقيق سعر صرف حقيقي وتهيئة مناخ الاستثمار في سياسة الوصول إلى القيمة الحقيقية للجنيه السوداني، ولتحقيق تلك الأهداف تم اتخاذ العديد من الإجراءات والضوابط والتدابير المنظمة لعمليات النقد الأجنبي في العام 2011م منها⁽¹⁾:

1. تحديد هامش الاستيراد النقدي المدفوع بنسبة 100% لكل طرق الدفع باستثمار الأدوية والأمصال البشرية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والاستيراد لأجل تكون فترته عام أو أكثر
2. إصدار قائمة بالسلع المحظور استيرادها بالتنسيق مع سلطات الجمارك وإصدار قرار وزارة الخارجية رقم (2) بأن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية

⁽¹⁾ بنك السودان، التقرير السنوي 2011م

بالعملة المحلية باستثناء التسويات الخاصة بالاتجار والتأمين ومستحقات شركات الطيران، و المقاولين المحليين والأجانب بقرار تخفيض الضغط على سوق سعر الصرف وفي نهاية يناير قد وصل سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار 2.6836.

3. ترشيد استخدام النقد الأجنبي وإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتحرير التعامل به و إزالة كافة القيود على الحسابات بالنقد الأجنبي وانتهاج سياسة التصحيح للتوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة في جانب ترشيد الطلب على النقد الأجنبي أوقف البنك المركزي ضخ النقد الأجنبي للصرافات كلياً وخفض النسبة المخصصة للمصارف بعد تصحيح الأسعار الأمر الذي شجع المصارف والصرافات على جذب موارد من النقد الأجنبي بلغت بالمصارف 1684 مليون دولار وبالصرافات 121 مليون دولار بنهاية العام 2012م واستمر البنك المركزي في ترشيد استخدام النقد الأجنبي للأغراض غير المنظورة مثل السفر والعلاج والدراسة بالخارج وغيرها وقد أدى انخفاض المبالغ التي تقوم ببيعها المصارف والصرافات للأغراض غير المنظورة من 426 مليون دولار في العام 2010م، إلى 222 مليون دولار في العام 2012م، بنسبة 48% أما بخصوص موارد النقد الأجنبي فقد سعى البنك المركزي في التحرك الخارجي لاستقطاب موارد النقد الأجنبي مما كان له الأثر المباشر في زيادة موارد النقد الأجنبي مما أدى إلى تحقيق استقرار نسبي لسعر الصرف، ومن ضمن تلك الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة - لتقيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان- فقد تم تعديل الحافز من 40.77% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية من 2.670 جنيه للدولار إلى 4.394 بنسبة 65% ، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 للدولار إلى حدود 5.600 جنيه للدولار في المتوسط

بنسبة 94% مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وغير المنظم.

وفي العام 2013م، قام بنك السودان بتصحيح سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته من 4.4 جنيه للدولار إلى 5.7 جنيه للدولار في سبتمبر 2012م، وذلك نسبة لتطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية منها توجيه المصارف بالاحتفاظ بنسبة 1% (المؤشر) من جملة الودائع بالنقد الأجنبي في شكل سيولة نقدية داخلية لمقابلة سحب العملات اليومية وتوجيه المصارف بتخفيض 10% من عائدات حصيلة الصادرات غير البترولية عدا الذهب لاستخدامها في استيراد الأدوية البشرية خلال العام 2014م، لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني بهدف الوصول إلى سعر صرف موحد ومستقر تحدده قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي وقد بلغت نسبة التخفيض 6%.

تطور سعر الصرف في السودان:

من أبرز التطورات التي شهدتها الفترة من (2000-2001م) وفيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي، تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف، كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي.

أما الفترة من (2002م - 2004م) فاستخدم خلالها نظام سعر الصرف المرن المدار باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للنتاج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع

صندوق النقد الدولي و أصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002م، المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيرى المعلن بواسطة البنك المركزي من 1% إلى 1.5% ثم إلى 2% وذلك لمقتضيات حركة السوق.

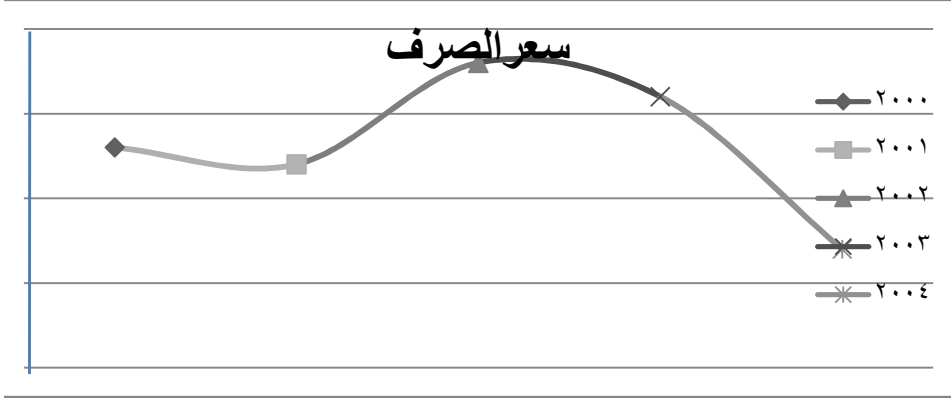
أما في عام 2003م، فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر.

جدول رقم (2) يوضح تطور سعر الصرف خلال الفترة من (2000 - 2004م)

العام	2000	2001	2002	2003	2004
سعر الصرف	2.58	2.57	2.63	2.61	2.52

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات مختلفة من (2000-2004م)

شكل رقم (2) يوضح تطور سعر الصرف للفترة من (2000-2004 م)



سعر الصرف خلال الفترة من (2005 م - 2011م)

على الرغم من أن الأعوام الأخيرة قد شهدت استقراراً نسبياً في سعر الصرف إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هنالك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **سعر البنك المركزي:** هو السعر الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بيعاً وشراءً في كل معاملاته
2. **أسعار المصارف التجارية:** هي أسعار تحددها المصارف إذ أن هناك حدوداً مرسومة لتحريك أسعار الشراء والبيع
3. **السعر التأشير:** ويتم احتسابه من الوقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد، عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات ومابين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي، وفي نطاق $+1\%$ حول السعر التأشير لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان المركزي
4. **أسعار شركات الصرافة:** ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار الصرافات والمصارف وأسعار بنك السودان المركزي وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم

عن طريق الشراء من القنوات المصرفية، يتكون السوق الموازي من تحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهناك عدة آثار سلبية تنطوي تحت التعامل في السوق الموازي، ومنها تغيير أسعار الصرف من مبررات اقتصادية منطقية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات (1).

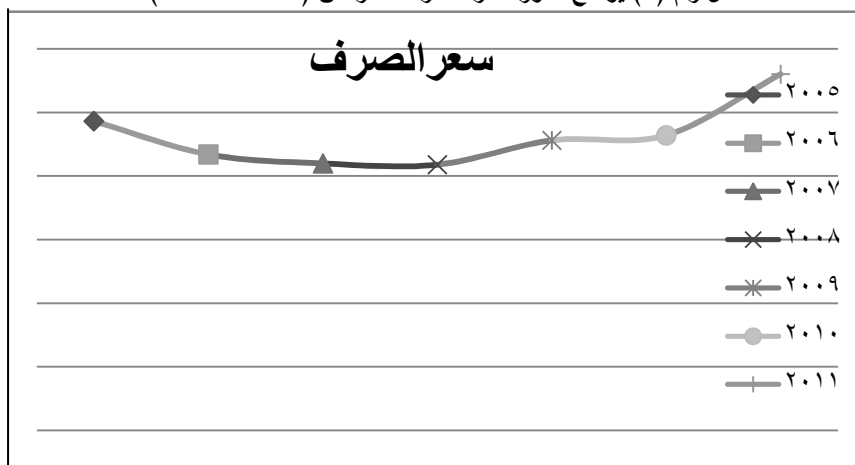
جدول رقم (3) يوضح تطور سعر الصرف خلال الفترة من (2005 -

2011 م)

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الصرف	2.43	2.17	2.1	2.09	2.28	2.32	2.80

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات مختلفة من (2005-2011 م)

شكل رقم (3) يوضح تطور سعر الصرف للفترة من (2005-2011)



المصدر: برنامج Excel 2010

سعر الصرف خلال الفترة من (2012-2017 م).

(1) الصديق عثمان كرار، تغير سعر الصرف وأثره على الاقتصاد السوداني، 1999-2012م، رسالة ماجستير، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، (2013)، الخرطوم، ص70

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم - د. محمد زين أحمد ود. عبدالغفار صالح حسن

استمر البنك المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن مستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012م ضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان.

تم تعديل الحافز من 4.77% إلى 15% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلى 4.398 بنسبة 65% وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنتظم من 2.881 جنيه للدولار إلى حدود 5.600 جنيه للدولار في المتوسط بنسبة 94% مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنتظم وأسعار الصرف في السوق غير المنتظم.

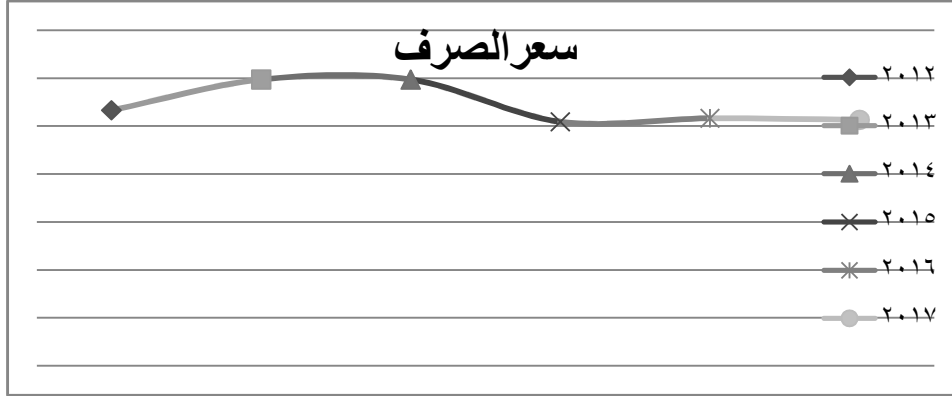
أما في العام 2013م فاستمرت سياسات بنك السودان المركزي بالتعاون والتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني على استقرار سعر الصرف والقطاع الخارجي والعمل على بناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي لدى بنك السودان والاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار.

جدول رقم (4) يوضح تطور سعر الصرف للفترة من (2012-2017م)

العام	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	5.33	5.97	6.22	5.09	5.16	5.13

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات مختلفة من 2012-2017م

شكل رقم (4) يوضح تطور سعر الصرف خلال الفترة من (2012-2017 م)



المصدر: برنامج Excel 2010

المحور الثالث: أثر السياسة النقدية في التضخم وسعر الصرف في السودان

خلال الفترة من (2000-2017م)

جدول (5) - أداء المؤشرات النقدية الفترة (2000-2004م) (القيمة ملايين الجنيهات)

المؤشرات النقدية العام	عرض النقود الاسمي	سعر الصرف	معدل التضخم (متوسط)
2000	3466.71	2.57	8.1%
2001	5832.67	2.59	4.9%
2002	4322.13	2.63	8.3%
2003	7340.87	2.61	7.4%
2004	9604.46	2.52	7.3%

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام (2000-2004م).

من خلال الجدول (5) نلاحظ أنه قد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 34% خلال هذه الفترة من (2000-2004م) فقد بلغ معدل نمو عرض النقود الفعلي، الاسمي حوالي، 24.6%، 33%، 24.7%، 30.3%، 30.8% مقارنة بمعدل نمو مستهدف لعرض النقود الاسمي في حدود، 16.4%، 15%، 22%،

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم - د. محمد زين أحمد ود. عبدالغفار صالح حسن

23%، 25% للأعوام 2000-2004م على التوالي ويرجع هذا الانضباط النسبي في معدلات نمو عرض النقود الاسمي خلال تلك الفترة إلى كل من النمو المنضبط نسبياً للتمويل المصرفي في القطاع الخاص والتزام الحكومة المركزية إلى حد كبير بالحدود المقررة لها لاستدانة من بنك السودان وتخفيض استدانة المؤسسات والهيئات العامة من بنك السودان بصورة كبيرة على الرغم من الانقلاب الذي حدث في بعض تلك العوامل خلال تلك الفترة وخاصة عام 2000م، وانعكس ذلك إيجاباً على خفض نمو عرض النقود والذي أدى بدوره إلى النزول بمعدلات التضخم من حوالي 8% في عام 2000م، وإلى حوالي 5% في عام 2001م وإلى حوالي 8% للعام 2002م وإلى 7.4% للعام 2003م وإلى 7.3% للعام 2004م، كما ساهم هذا الأداء الجيد في خفض الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي من حوالي 24% في عام 1996م إلى حوالي 1% فقط في عام 1998م، بينما تلاشت الفجوة نهائياً منذ منتصف عام 1999م، وشهد سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي استقراراً تاماً منذ منتصف عام 1999م وحتى نهاية عام 2004م.

**جدول رقم (6) - أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة (2005-2010م)
(القيمة بملايين الجنيهات)**

المؤشرات النقدية	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	المتوسط
1. عرض النقود الاسمي	1378189	17871.8	197114.6	28314.5	22933.2	35497.9	44.7%
2. سعر الصرف الرسمي (1 دولار = جنيه)	2.43	2.17	2.1	2.09	2.28	2.32	
3. معدل التضخم (متوسط)	8.50	7.20	8.10	14.30	11.20	13.1	

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي لسنوات مختلفة من (2005 - 2010م).

شهدت هذه الفترة بداية التنفيذ الفعلي لاتفاقية السلام الشامل بصفة عامة وبروتكول قسمة الثروة بصفة خاصة والذي نص على ضرورة المادة هيكلية البنك المركزي إدارياً وقانونياً بحيث يقوم البنك المركزي بدور إدارة نظام مصرفي مزدوج إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب وسياسات نقدية واحدة ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أنه قد بلغ معدل نمو عرض النقود الاسمي الفعلي حوالي 44.7% بانحراف كبير جداً عن الحدود المستهدفة بحوالي 15% خلال عام 2005م، أما خلال الأعوام 2007، 2008، 2009، 2010م فلم يتجاوز معدل النمو الاسمي الفعلي في عرض النقود الحدود المستهدفة حيث بلغ 27.4% بينما كان المستهدف 28% وانخفض معدل نمو عرض النقود خلال العام 2006م انخفاضاً كبيراً مقارنة بالعام 2005م حيث بلغ 10.3% بينما كان المستهدف حوالي 25% ويرجع الانخفاض المتواصل في معدل نمو عرض النقود بصفة أساسية إلى التدهور الكبير في موقف صافي الأصول الأجنبية والتي انخفضت من ما يعادل 580.3 مليون جنية بنهاية عام 2005م إلى ما يعادل 2.32 مليون جنية بنهاية عام 2008م بنسبة تدهور بلغت 300% كما أن القيمة السالبة لصافي بنود أخرى خلال كل الفترة ساهمت في انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغت الزيادة في عرض النقود 417.7 مليار دينار بنهاية عام 2005م بمعدل نمو 43.5% مقارنة بمعدل نمو 30.8% للعام، أما خلال العام 2006-2007م فارتفع عرض النقود بمبلغ 1842.8 مليون جنية السابق من 17871.8 مليون جنية عام 2006م إلى 19714.6 مليون جنية بنهاية عام 2007م بمعدل نمو 10.3% مقارنة بمعدل نمو 27.4% للعام 2006م أما خلال العامين 2008-2009م، قد ارتفع عرض النقود بمبلغ 5381.3 مليون جنية من 22933.2 مليون جنية عام 2008م إلى 28314.5 مليون جنية بنهاية عام 2009م بمعدل نمو 23.5% مقارنة بمعدل نمو 16.3% للعام 2008م وكذلك ارتفع عرض النقود في العام 2010م مواصلة الزيادة الكبيرة إلى 35497.9 مليون

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم - د. محمد زين أحمد ود. عبدالغفار صالح حسن

جنيه بمعدل نمو قدره 25.4% مقارنة بمعدل نمو قدره 23.5% في العام 2009م ومعدل نمو قدره 16.3% في العام 2008م هذه الزيادة المتزايدة في معدل نمو عرض النقود مما أدى إلى تغير كبير في معدلات التضخم وسعر الصرف خلال تلك الفترة وأصبح هنالك عدم استقرار واضح من عام لآخر ومعدلات التضخم وسعر الصرف كما هو واضح من خلال الجدول السابق.

جدول رقم (7) يوضح العلاقة بين عرض النقود (بملايين الجنيهات) والتضخم % خلال الفترة (2012-2016)

السنة	عرض النقود	التضخم	سعر الصرف
2011	41853.0	18	2.8046
2012	58663.3	35.1	5.3371
2013	66445.7	37.1	5.9700
2014	77739.0	36.9	6.2207
2015	93642.6	17.3	5.0953
2016	120800.1	17.6	5.1580
2017	203368.0	17.4	5.1266

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي لسنوات مختلفة من (2011 - 2017م).
من الجدول (7) تم التحليل وفق السنوات الموضحة أعلاه: نلاحظ أن قد ارتفع عرض النقود بمبلغ 6355.1 مليون جنيه من 35497.9 مليون جنيه بنهاية عام 2010م إلى 41853.0 مليون جنيه بنهاية عام 2011م، بمعدل نمو قدره 17.9% علماً بأن السياسة النقدية قد استهدفت بنسبة 17% مقارنة بمعدل نمو 25.4% للعام 2010م ويرجع السبب في انخفاض المعدل لخروج جزء من التكلفة النقدية بعد انفصال الجنوب في يوليو 2011م، واستهدفت سياسات الاقتصاد الكلي للعام 2012م تحقيق معدل نمو قدره 2% ومتوسط معدل تضخم سنوي 17% من خلال استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 15% مع تحقيق قدر مناسب مع التوازن الداخلي (الموازنة العامة للدولة) وارتفاع متوسط معدل

التضخم السنوي من 18.1% في عام 2011م إلى 35.1% في عام 2012م نتيجة للتوسع النقدي وانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية وارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع المستوردة وفي القطاع النقدي ثم استهداف النمو في عرض النقود كهدف وسيط للوصول للأهداف الاقتصادية الكلية من 17.9% في نهاية عام 2011م إلى 40.2% في نهاية عام 2012م وقد تأثر النمو في العرض النقدي خلال عام 2012م بالزيادة في المبالغ المدفوعة بواسطة بنك السودان المركزي لشراء الذهب من السوق المحلي من 942.6 مليون جنيه في عام 2011م إلى 5426.2 مليون جنيه في عام 2012م بنسبة 476% إضافة إلى ارتفاع إجمالي رصيد تمويل القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة 28% من 16839.5 مليون جنيه في العام 2011م وارتفاع رصيد الاستدانة المؤقتة للحكومة من 1499.3 مليون جنيه نهاية عام 2011م إلى 3499.3 مليون جنيه في عام 2012م بنسبة 1.33%، على الصعيد المحلي استهدفت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2013م بالتنسيق مع السياسات الحالية تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.6% ومتوسط معدل تضخم سنوي في حدود 20% - 22% من خلال استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 21% من تحقيق قدر مناسب من التوازن الداخلي، وتشير البيانات إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 1.4% إلى 3.6% ويشير الأداء الفعلي إلى ارتفاع متوسط معدل نمو التضخم من 35.1% في العام 2012م إلى 37.1% في عام 2013م حيث ارتفع معدل التضخم الأساسي من 30.8% إلى 44.8% كما ارتفع معدل التضخم المستورد من 46.2% إلى 48.8%، استهدفت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2014م بالتنسيق مع سياسات المالية تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج الإجمالي في حدود 3.6% ومتوسط معدل تضخم سنوي في حدود 20.9%

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم - د. محمد زين أحمد ود. عبدالغفار صالح حسن

من خلال استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 16.6% مع تحقيق قدر مناسب من التوازن الداخلي والخارجي، وتشير البيانات إلى ارتفاع معدل نمو عرض النقود من 13.3% نهاية العام 2013م إلى 17.0% بنهاية العام 2014م على مستوى القطاع المصرفي ارتفع كل من إجمالي أصول المصارف العاملة من 71.2% مليار جنيه بنهاية عام 2013م إلى 77.9% مليار جنيه بنهاية عام 2014م بمعدل 9.9% وإجمالي رصيد التمويل الممنوح من المصارف من 51.8 مليار جنيه بنهاية 2013م إلى 66.6% مليار جنيه بنهاية عام 2014م بمعدل 17.7%، أما بالنسبة للتضخم فتشير بيانات الأداء الفعلي إلى ارتفاع المتوسط من 37.1% في عام 2013م إلى 36.0% في عام 2014م، واستهدفت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2015م بالتنسيق مع السياسات المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.3% ومتوسط معدل تضخم سنوي في حدود 25.9% من خلال استهداف قدر مناسب من التوازن الداخلي والخارجي وتشير بيانات الأداء إلى أن معدل نمو عرض النقود بلغ 20.3% بنهاية عام 2015م وقد نتجت تلك الزيادات من دخول بنك السودان المركزي في تمويل شراء بعض السلع والمنتجات بهدف دعم أسعارها والاستمرار في شراء الذهب وتحقيقه لاستيراد السلع الإستراتيجية بالإضافة إلى عوامل أخرى نجحت السياسات والإجراءات بالنزول بمتوسط معدل التضخم من 36.9% في العام 2014م إلى 16.9% في العام 2015م كما ساهمت في تحقيق معدل نمو حقيقي قدره 4.9% في عام 2015م مقارنة بمعدل نمو قدره 2.7% في عام 2014م، فقد استهدفت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2016م بالتنسيق مع السياسات المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.4%، والنزول معدل التضخم السنوي إلى حدود 13% من خلال

استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 19.5 % مع تحقيق قدر مناسب من التوازن الداخلي والخارجي.

وتشير بيانات الأداء إلى أن معدل نمو عرض النقود بلغ 29% بنهاية عام 2016م، وقد نتجت تلك الزيادة من ارتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة وفروقات شراء الذهب ودعم القمح، بالإضافة إلى عوامل أخرى، أما متوسط معدل التضخم فقد ارتفع إلى 17.6% متجاوزاً متوسط معدل التضخم المستهدف والبالغ 13% ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في عرض النقود إلى 29% وتطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية أما بالنسبة لسعر الصرف خلال تلك الفترة سجل معدلات متذبذبة طيلة هذه الفترة حيث سجل أدنى معدل له في العام الأول 2011م بينما أعلى معدل له في العام 2014م ويعزى التذبذب في معدلات سعر الصرف إلى عرض النقود والسياسات الاقتصادية المتبعة في ذلك الفترة.

إثبات فرضية الدراسة:

1- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إتباع سياسات نقدية توسعية

واستقرار معدلات التضخم وسعر الصرف خلال فترة الدراسة.

لإثبات هذه الفرضية أو نفيها من خلال المحور الثالث: أثر السياسة النقدية في التضخم وسعر الصرف في السودان، تشير بيانات الدراسة إلى أنه في تلك الفترة وضعت عدة برامج للإصلاح الاقتصادي وخطط بهدف خفض معدلات التضخم وأسعار الصرف واستقرت أسعار الصرف ومعدلات التضخم في حدودها الدنيا ثم جاءت الخطة الخمسية والبرنامج الثلاثي للإنقاذ الوطني بهدف الاستقرار في أسعار الصرف ومعدلات التضخم وذلك من خلال إتباع سياسات نقدية رشيدة تهدف إلى ذلك ولعبت هذه السياسة دوراً كبيراً في استقرار أسعار الصرف، وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى عدة فترات نتيجة للتطورات في السياسة النقدية وجاءت هذه الفترات متباعدة ما بين علاقة السياسة النقدية بالتضخم وسعر الصرف، و كانت اتجاه العلاقة في فترات إيجابياً وفي فترات أخرى سلبياً بين المتغيرات ولكن من خلال استنتاجات الباحث وقراءته الشاملة للفترة من (2000-2017م)، يتبين

للباحث أن اتجاه العلاقة إيجابي بنسبة 75% بينما سلبي بنسبة 25% بالتقريب. بناء على الاستنتاجات وهذا يثبت صحة هذه الفرضية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

النتائج:

1- تعرض الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة لعدة صدمات اقتصادية منها انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية في العام 2008م، وفقدان السودان ما يزيد عن 75% من إيرادات الدولة بسبب انفصال الجنوب في العام 2011م، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية وعدم استقرار أسعار الصرف.

2- السياسة النقدية المتبعة عن طريق عرض النقود ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف خاصة في السنوات من (2000-2010م)، خلال الفترة قبل انفصال الجنوب

التوصيات:

1- إصدار سياسات من قبل البنك المركزي تتحكم في صرف النقد الأجنبي للحد من نشاط السوق الموازي مما يعمل على استقرار سعر الصرف..

2- تطبيق السياسات المالية والنقدية الفعالة التي تعمل على تخفيض معدلات التضخم.

3- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية العامة لمعالجة ظاهرة التضخم في السودان.

4- إتباع سياسات اقتصادية كلية تجريدية ومرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية مع مستوى الاقتصاد القومي.

5- التقليل من العرض النقدي لخفض حدة التضخم في السودان.

المراجع:

- أحمد جامع إسماعيل، النظرية الاقتصادية، ط1، (الخرطوم: دار النهضة العربية، 1987 م)، ج3.
- أحمد زهير شامية، مبادئ الاقتصاد، ط2(القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق 2010م).
- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق(عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002م).
- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبدالله منصور وعبدالفتاح عبدالحميد، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1987 م).
- براين هيلر، الاقتصاد التحليلي الكلي، ترجمة فتحي صالح أبوسردة وآخر، ط1 (بنغازي: مطبعة جامعة قاريونس، 1990)
- بسام الحجار، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، لبنان.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط6، (عمان دار وائل للنشر، 2003 م)
- زينب حسين عوض الله، (2004) الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة
- صبحي تادري قريصة، النقود والبنوك (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984).
- الطاهر لطرش، (2007) ، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (القاهرة دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004 م).

دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم - د. محمد زين أحمد ود. عبدالغفار صالح حسن

- العباس بلقاسم، (2003) ، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي،. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 / نوفمبر.
- عزالدين مالك الطيب، المدخل إلى علم الاقتصاد، ط1، الخرطوم، دار النهضة، ب.ت.
- كمال أمين الوصال ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر (2004 م).
- ماهر ظاهر بطرس، النقود والبنوك، القاهرة، جامعة القاهرة (1999 م).
- منير عثمان أحمد، السياسات الاقتصادية في الإسلام، الرياض: ب.ن (1980 م).
- هوشيار معروف، (2005) ، تحليل الاقتصاد الكلي "الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- الرسائل الجامعية والتقارير والدوريات:**
- الصديق عثمان كرار، تغير سعر الصرف وأثره على الاقتصاد السوداني، 1999-2012م، رسالة ماجستير، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، (2013)، الخرطوم.
- موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسية النقدية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، مجلد15، العدد الثاني (1999م).
- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م.
- بنك السودان المركزي، سياسات بنك السودان للأعوام 2007 - 2011م.
- بنك السودان المركزي، سياسات بنك السودان المركزي 2012 - 2014م.
- بنك السودان، التقرير السنوي 2011م.